مصادر مرورية: معظم الحوادث يكون سببها الدراجات النارية

رئيس الطبابة الشرعية بدمشق لـ«الوطن»: ثلاث وفيات فقط في العاصمة بسبب حوادث السير

محمد منار حميجو

كشف رئيس الطبابة الشرعية في دمشق محمد جفران أنه تم تسجيل ثلاث حالات وفاة بسبب حوادث سير في الشهر الحالي في العاصمة، لافتاً إلى أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في الوفيات التي يكون سببها حوادث السير من دون أن يذكر أرقام الأشهر الماضية من الوفيات بسبب الحوادث.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين جفران أن معظم حوادث السير تكون أسبابها السرعة الزائدة، مشيراً إلى أن الحالات التي ترد إلى الطب الشرعي لا يتبين فيها سبب الحادث أي إنه حدث نتيجة حادث سيارة أم دراجة نارية والطب الشرعي يكشف فقط على المتوفى ويقدم تقريره الطبي في هذا الموضوع.

من جهتها بينت مصادر مطلعة في المرور أن معظم حوادث السير التي تحدث في مدينة دمشق من الدراجات النارية وبالتالي فإنها أصبحت تشكل مشكلة في هذا الموضوع لافتاً إلى أن هناك العديد من سائقي الدراجات لا يلتزمون بالقواعد المرورية من الوقوف على الإشارة أو الانضباط بسرعة محددة أثناء القيادة.

حوادث نتيجة قيادة السيارات من شبان مراهقين

ولفتت المصادر إلى أن بعض الدراجات النارية غير مرخصة وبالتالي فإنها مخالفة في الأصل إضافة إلى أنها لا تلتزم بأي قواعد مرورية وهذا ما يسبب الكثير من المشكلات فيما يتعلق بوقوع الحوادث المرورية.

وبينت المصادر إلى أن هناك دائماً تشدداً في مسألة ضبط الدراجات النارية التي لا تلتزم بالضوابط المرورية إضافة إلى الحملات المستمرة في ضبط الدراجات غير المرخصة.

وأشارت المصادر إلى موضوع السرعة الزائدة في مسألة قيادة السيارات وأنه يجب أن يكون هناك حذر من السائقين في هذا الموضوع حتى لا تقع أي حوادث مرورية، مبينة أن معظم الحوادث تكون على الطرقات السريعة باعتبار أن السائقين في بعض الأحيان يتجاوزون السرعة المحددة وهذا أمر غير مقبول وبالتالي يجب على السائقين أن يكونوا حذرين أكثر من اللازم في هذا الموضوع.

وبينت المصادر أن هناك تشدداً في تطبيق المخالفات للحد منها بما يؤدي إلى تخفيض حوادث السير، مشيرة إلى وجود حوادث سير نتيجة قيادة السيارات من شبان مراهقين ولذلك فإنه يجب على الأهل أن يلعبوا دوراً في ذلك في عدم السماح لأبنائهم في قيادة السيارة وخصوصاً أن هؤلاء ليسوا مؤهلين بشكل كامل لهذا الموضوع حتى إن بعضهم ليس لديه شهادة قيادة.

ولفتت المصادر إلى أهمية التوعية المرورية للمواطنين باعتبار أن هذا يسهم بشكل كبير في الحد من المخالفات وبالتالي من الحوادث المرورية وخصوصاً فيما يتعلق بتجاوز الإشارة والسرعة الزائدة والحديث على الجوال أثناء القيادة وغيرها من هذه الأمور التي تسبب الحوادث.

مطالبات بوفود شعبية من حماة لمخاطبة الحكومة لتحسين واقع الكهرباء المتردي

المحافظ: نعمل على زيادة المخصصات وتنظيم التغذية المعفاة من التقنين

حماة- محمد أحمد خبازي

طالب العديد من أهالي محافظة حماة وجهاً لوجه، وعبر حساباتهم الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، الجهات المسؤولة بالمحافظة، وأعضاء مجلس الشعب من أبناء محافظتهم، والفعاليات الروحية والسياسية ورجال المال والأعمال، بضرورة تشكيل وفد رسمي وشعبي كبير أو عدة وفود عدة من المدينة والمناطق، للتوجه لمقر الحكومة في العاصمة، ومطالبتها بتحسين الواقع الكهربائي المتردي جداً في عموم المحافظة، وانعكاسه السلبي الكبير على مياه الشرب التي حرموا منها، ما يضطرهم لشراء خزان مياه كل بضعة أيام بنحو ٥٠٠٠ ليرة للبرميل وقد كان بنحو ٢٠٠٠ ليرة قبل رفع سعر المحروقات مؤخراً.

وأكد مواطنون كثر من حماة ومختلف مدن المحافظة الأخرى وأريافها لـ « الوطن »، أنه من الضروري أن تتحرك كل الجهات الفاعلة في المحافظة، لحث الحكومة على الاستجابة لمطالب تحسين الواقع الكهربائي السيئ جداً، والذي انعكس سوءاً على توقف الأعمال، وتضرر المصالح، وضعف المردود المالي، وتكبيدنا أعباء مالية ونفقات إضافية لشراء مياه للشرب والاستخدامات المنزلية.

وأوضح مواطنون من منطقة الغاب غربي حماة الغربي، أن ربع ساعة من الكهرباء لا تكفي حتى لشحن الهاتف الجوال.

وقال مواطنون من سلمية بريف حماة الشرقي : إن واقع الكهرباء لم يعد يطاق، فنصف ساعة من الكهرباء بأحسن الأحوال، كل خمس ساعات ونصف من القطع المتواصل، لا يمكنها أن تلبي أبسط الاحتياجات المنزلية.

وأضافوا: ليس باستطاعة كل الناس تركيب طاقة بديلة للاستعاضة بها عن الكهرباء، فنحن ليس بمقدورنا تأمين الطعام والشراب، فكيف بالطاقة البديلة؟

ولفت مواطنون من منطقة صوران بريف حماة الشمالي، إلى أن الكهرباء عندهم أكثر سوءاً من كل المناطق بالمحافظة. وكل ما قيل عن إعادة الإعمار وتقديم الخدمات للريف المحرر، ذهب أدراج الرياح، والكهرباء شبه معدومة في منطقتهم، وزادها التقنين الطويل سوءاً.

من جهته بيَّنَ المدير العام لكهرباء حماة حبيب خليل لـ«الوطن»، أن برنامج التقنين المطبق بالمحافظة منذ فترة طويلة، ٥،٤٥ ساعات قطع و١٥ دقيقة وصل، وفي بعض الأحيان تتم المناورة على بعض الخطوط لزيادة الوصل إلى ٣٠ دقيقة، لمساعدة الأهالي على تعبئة مياه الشرب بحسب دور كل حي بالعديد من المدن.

موضحاً أن مخصصات المحافظة نحو ٦٠-١٢٠ ميغا ونحو ٥٠ منها لخطوط معفاة من التقنين!

ومن جهته أكد محافظ حماة محمود زنبوعة بجلسة مجلس المحافظة الأولى من دورته العادية الحالية وهي الخامسة للعام الحالي، أن المحافظة تعمل كل ما بوسعها لتحسين الواقع الخدمي، ولاسيما زيادة حصة الكهرباء المخصصة للمحافظة، وتنظيم عملية تغذية الخطوط المعفاة من التقنين وفق المتاح من الطاقة الكهربائية، بما لا يزيد على ٥٠ بالمئة من إجمالي حصة المحافظة من التيار الكهربائي.

مذكرة تفاهم لتحويل «اللؤلؤة» إلى مشفى حكومي بالحسكة

الحسكة- دحام السلطان

انتهت أخيراً عملية التفاهمات القانونية الأولية بشأن إحداث المشفى الحكومي «وسط مدينة الحسكة» في مقر مركز «اللؤلؤة» الطبي العائدة ملكيته لنقابة المعلمين، وبعد طول انتظار وأخذ ورد وتفاصيل مزمنة، وبعد عملية طويلة من ترحيل وتقاذف للمسؤوليات بين الأطراف المعنية بالأمر على امتداد أكثر من ثمانية أشهر بشأن توقيع مذكرة التفاهم بين صحة الحسكة ومؤسسة اليمامة الخيرية، وليتكلل هذا التفاهم بتصديق وزير الصحة على نص المذكرة بين الطرفين، ما أثلج صدر المواطن في المدينة وأريافها أخيراً برؤية المشفى الحكومي الوحيد الذي سيقدم إليهم الخدمات الطبية بالمجان في مدينة الحسكة، بعد خروج مشفى العزيزية الوطني ومشفى الأطفال بحي «النشوة – فيلات» عن يد الدولة في مدينة الحسكة.

وأكد مدير الصحة الدكتور عيسى خلف في تصريح خاص لـ«الوطن»: أن مذكرة تم الانتهاء من توقيعها قبل يومين بدمشق، قبل تصديقها والموافقة عليها من وزير الصحة أيضاً، وذلك من أجل البدء كخطوة أولى بتأهيل البنية التحتية في المركز الطبي «اللؤلؤة» من إعادة تأهيل وصيانة وترميم شبكة الكهرباء والصرف صحي والأبواب والنوافذ والمرافق الخدمية الأخرى في مقر المبنى، ومن ثم مباشرة الأعمال التقنية اللازمة للمشفى، من تجهيز غرف العمليات الجراحية، وغرف العناية المشددة وتشييد مصعد خارجي للمرضى، وإحداث غرف لتوليد الأوكسجين، حينها بإمكاننا أن نطلق على المركز الطبي اسم مشفى بالصيغة الطبيعية والمعتادة، إضافة إلى دعم مديرية الصحة من المؤسسة الشريكة بالعمل التفاهمي بالمستلزمات والتجهيزات الطبية المختلفة خلال فترة العمل.

وبيّن أنه سيتم العمل بالمركز الطبي الحالي من خلال تقديم خدماته الإسعافية والعلاجية للمواطنين إلى حين الانتهاء وإنجاز كل ما تمت الإشارة إليه، فيما يخص إحداث المشفى وفق صيغة التفاهم الموقعة بيننا وبين المؤسسة الخيرية.

من جانبه بيّن رئيس مجلس إدارة «سورية اليمامة» الخيرية سعيد الخضر، أن المؤسسة قامت وفور توقيع مذكرة التفاهم مع الصحة، بمخاطبة محافظة الحسكة، من أجل العمل على تشكيل لجنة فنية مؤلفة من عدد من المختصين في مديرية الخدمات الفنية ومديرية الصحة، من أجل إجراء الكشوفات التقديرية اللازمة للعمل والصيانات اللازمة المطلوبة للعمل والخاصة بإعادة تأهيل وصيانة المرافق الخدمية في البناء، ومن ثم القيام بحشد أكبر دعم ممكن من جانبنا للعمل عن طريق المنظمات الدولية وسواها العاملة بالشأن الإغاثي والإنساني بالمحافظة، ومدى جاهزيتها للدعم على أرض الواقع والنزول على أرض العمل الميداني لإنجاز العمل المطلوب منا كمؤسسة خيرية.

شكاوى الممرضين والممرضات تطالب بدراسة طبيعة العمل لشريحة التمريض والفنيين وتشميلهم بتعويض اللباس.. و«الصحة» ترد

هيثم يحيى محمد

تلقت «الوطن» شكوى من عدد من العاملين المختصين في مهنة التمريض في المشافي العامة يطالبون فيها برفع طبيعة عملهم المعتمدة حالياً والتي تتراوح بين (٣- ٥ بالمئة) إلى نسبة ١٠٠ بالمئة أسوة بالمعالجين الفيزيائيين والمخدرين والأشعة والأطباء والأطراف الصناعية والصيادلة ومشافي الأورام.

وبين الشاكون أن المعالجين الفيزيائيين يحصلون على طبيعة عمل وصلت إلى ٧٥ بالمئة، والمخدرين والأشعة والأطراف الصناعية يحصلون على زيادة قيمتها ٥٠ بالمئة شهرياً، والأطباء العاملين يحصلون على طبيعة عمل ١٠٠ بالمئة، وكذلك مشافي الأورام والصيادلة الذين يعملون في القطاع العام «في حين ظل الوضع على حاله عند الكادر التمريضي».

ومن القضايا التي طرحها الممرضون في شكواهم أيضاً، موضوع إيقاف العمل بقانون الأعمال المجهدة رقم ٣٤٦ لعام ٢٠٠٦ في وزارة الصحة على عكس وزارة التعليم العالي، رغم مخاطر العمل سواء من حيث التعرض للأشعة أم الأمراض المعدية وملامسة الدم وعدم شمولهم بالوجبة الغذائية وكذلك لا يوجد توصيف وظيفي لمهنة التمريض.

وبينت الشكوى أنه منذ عام ٢٠٠٨، لم يتم تعيين أي من خريجي كلية التمريض، ولم يعلن عن أي مسابقة، «وهنالك أكثر من ١٧٠٠ خريج في منازلهم بانتظار فرصة تعيين منذ ذلك التاريخ».

وطالبوا بتفعيل نقابة التمريض التي صدر المرسوم رقم ٣٨ بإحداثها في ٢٠١٢ ولم ينفذ حتى الآن رغم الحاجة الكبيرة لتنظيم عمل مهنة التمريض للعاملين ولم تفعل النقابة، كما لم يتم إقرار نظامها الداخلي والمالي ولا انتخاب نقيب للتمريض متساائلين: هل يحتاج مرسوم إلى عشر سنوات كي يطبق؟

وزارة الصحة ترد

وضعنا هذه الشكوى أمام وزارة الصحة عبر المكتب الصحفي، وبعد عدة أيام وردنا رد وتوضيح من مدير التنمية الإدارية في الوزارة محمد شما قال فيه: إن الوزارة تقوم -بالتنسيق مع الجهات المعنية بشكل دوري- بدراسة مختلف الاختصاصات والشرائح النوعية والضرورية، لزيادة تعويضاتها، وتحسين الوضع المعيشي للعاملين في وزارة الصحة بكل فئاتهم وشرائحهم، وما سبق هو سياسة متواصلة ومستمرة بالنسبة للوزارة والحكومة، وقد صدر مؤخراً عدد من المراسيم التشريعية شملت مختلف الشرائح والاختصاصات النوعية.

وبالنسبة للتعويضات والمكافآت قال شما: يتم حالياً منح الممرضين تعويض طبيعة العمل بنسبة من ٣ إلى ٥ بالمئة عملاً بأحكام القانون، ولدراسة هذا الموضوع تم رفع عدة كتب إلى رئاسة مجلس الوزراء كان آخرها في شهر حزيران الماضي بخصوص عدة نقاط ومنها إعادة دراسة طبيعة العمل لشريحة التمريض والفنيين في الوزارة

وتشميلهم بتعويض اللباس، وبناء على ذلك تمت دراسة مقترح وزارة المالية بمنح مكافأة شهرية للممرضين بدلاً من التعويضات التي يتطلب منحها صكاً تشريعياً عن طريق اللجنة المشكلة في وزارة الصحة بالقرار ٢٦٨٢ تاريخ ٢٠٢٢/٩/١٨ والتي حددت مهمتها بوضع الرؤية والمقترحات للتعويضات التي يمكن منحها لشريحة الممرضين في المشافي والهيئات والمراكز الصحية وفقاً لأسس وضوابط محددة بما يسهم في تحسين واقع هذه الشريحة ورفع مستوى الأداء وممارسة المهام الموكلة إليها بالشكل الأمثل، وقد تم رفع المقترحات إلى اللجنة الاقتصادية للموافقة عليها وذلك بموجب مذكرة متضمنة المقترحات المقدمة من الوزارة لمقدار التعويض وهذه المقترحات تمت بالتنسيق مع كل الوزارات والجهات ذات الصلة مع تحديد أعداد العاملين والعبء المالي الناجم عن ذلك.

وتابع شما قائلاً: يتم منح فنيي المعالجة الفيزيائية تعويض طبيعة العمل حده الأقصى ٧٥ بالمئة وفق القانون ٤٤ تاريخ ٢٠١٧/٢/٢٠م، ومنح الصيادلة مكافأة شهرية مقدارها ٥٠ ألف ليرة سورية شهرياً بناء على قرار رئاسة مجلس الوزراء ومنح الأطباء العاملين تعويض طبيعة العمل بنسبة ١٠٠ بالمئة بموجب المرسوم التشريعي ٢٦ لعام ٢٠٢٣م. كما يتم منح المهندسين تعويض طبيعة العمل بنسبة ٥٠ بالمئة بموجب المرسوم التشريعي ٢٧ لعام ٢٠٢٣م، وفني الأشعة والتخدير والأطراف الاصطناعية تعويض طبيعة العمل بنسبة ٥٠ بالمئة بموجب المرسوم التشريعي ٢٨ لعام ٢٠٢٣م.

وبالنسبة إلى مرسوم الأعمال الشاقة والخطرة رقم ٣٤٦ تاريخ ٢٠٠٦م يقول: يتم التريث بقبول الطلبات حالياً لكونه تم توجيه كتاب إلى رئاسة مجلس الوزراء عام ٢٠٢١ للعرض على لجنة التنمية الإدارية لديها ولم يتم الرد حتى تاريخه وذلك بسبب التسرب الكمي للكوادر الصحية في المشافي العامة بخصوص إعادة النظر بقرار وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٣١٣ لعام ٢٠١٥م وهو من باب أولى تعديل المرسوم بحيث يتم تحديد الفئات المشمولة بأحكام هذا المرسوم وبما يتلاءم مع واقع العمالة الحالية في القطاع الصحي والمخاطر التي يتعرض لها هذا الكادر وفق بيئة العمل بكل اختصاص، حيث إن عوامل الحماية والوقاية الحالية باتت أكثر أمناً مما كانت عليه عند صدور المرسوم في عام ٢٠٠٦.. والاقتصار على الفئات التي قد تتأثر جسدياً بزيادة سنوات الخدمة لديها بالأعمال الشاقة والخطرة وتصاب بأمراض بسبب تراكم العوامل المسببة لذلك.

وبالنسبة لتعيين خريجي كلية التمريض فإنه يتم العمل على فرز الممرضين خريجي مدارس التمريض التابعة لوزارة الصحة حسب الاحتياج على الجهات التابعة للوزارة.

وختم الرد بأن نقابة التمريض التي صدرت بالمرسوم ٣٨ لعام ٢٠١٢ مفعلة ويوجد لها نقيب هو يسري ماليل، وفيما يتعلق بعملها فإن ذلك ليس من صلاحيات الوزارة لدينا.